الخطاب المعاصر حول المرأة في الجزيرة العربية

(دول مجلس التعاون الخليجي واليمن)

سعاد المانع

تأتي هذه المقالة عن الخطاب المعاصر حول المرأة في الجزيرة العربية، وتشمل الجزيرة العربية دول مجلس التعاون الخليجي التي تشغل معظم شبه الجزيرة، كما تشمل اليمن التي تشغل الجزء الجنوبي الغربي منها. ويمثل هذا الخطاب شريحة لها سماتها الخاصة ضمن الخطاب العربي المعاصر حول المرأة. فهذه البلدان يجمعها عموماً سمات متشابهة في البيئة والسكان والثقافة العامة. وهي تتشابه اليوم في نموها الملحوظ في النواحي التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مع استثناء اليمن في الناحية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من اختلاف في جوانب من مظاهر النمو الحضاري الحديث.

في هذه البلدان يظهر تشابه في الخطاب المعاصر حول المرأة، ولكن يظهر فيها أيضاً تفاوت في سمات هذا الخطاب. يصدر هذا التفاوت حيناً عن وجود بعض المشكلات المحلية المتصلة بالمرأة في بيئة دون أخرى، كما يصدر حيناً آخر بسبب اختلاف المرجعيات التي يصدر عنها الخطاب، كما هو الحال في معظم البلاد العربية. وعند تجاوز سمات هذا الخطاب المتفاوتة بسبب بعض المشكلات المحلية في بيئة دون أخرى إذ يمكن أن تتداخل مع جانب مرجعيات الخطاب، يظهر من أبرز أنماط الخطاب المتصل بالمرأة ثلاثة أنماط. الأول هو الخطاب

الذي يرى أصحابه أنه يصدر عن تصور إسلامي للمرأة ولمكانتها في الإسلام، والثاني الخطاب الذي يصدر عن التصور المعاصر للمرأة ومكانتها في الحضارة الغربية، والثالث الخطاب الرسمي للدولة حول المرأة والمكانة التي تتوفر لها من خلال الدولة في الحقوق والواجبات. ويمكن القول إن الخطاب الرسمي حول المرأة، يمثل موقفاً سياسياً تحركه مؤثرات مختلفة في الداخل وفي الخارج، وغالباً ما يكون خضوعه لأقوى هذه المؤثرات.

إلى جانب ما سبق يوجد خطاب النساء عن أنفسهن، ويصعب تصنيفه على أنه خطاب مستقل تماماً، فهو يتداخل ضرورة مع أنماط الخطابات السابقة، فالنساء لا يعشن في جزيرة خاصة معزولة عن المجتمع وما يحدث فيه. ولكن ما يميز هذا الخطاب ويعطيه أهمية خاصة كونه يصدر عن النساء أنفسهن، فهن صاحبات الشأن المعنيات بهذا الموضوع. من هنا فالتوقف في هذه المقالة عند أنماط الخطاب المعاصر حول المرأة في الجزيرة العربية يولي اهتماماً خاصاً لخطاب النساء، ولكنه لا يراه ينفصل عن أنماط الخطاب الثلاثة المشار إليها. فخطاب النساء عن أنفسهن يظهر متفاوتاً، وإن كانت الغاية الأساسية فيه تتمثل عند الجميع في الحرص على صالح المرأة. هناك الخطاب الذي يأتي من خلال فئة من النساء يرين أنهن يصدرن عن رؤية إسلامية والتزام ديني بكل ما يتصل بالمرأة من حقوق وواجبات. والخطاب الذي يأتي من خلال فئة أخرى يرين أنهن يصدرن عن رؤية عالمية حديثة تلتزم بمناصرة حقوق المرأة في الحرية والمساواة بالرجل. والخطاب الذي يصدر عن الرؤية الرسمية.

من الواضح مما سبق أن أنماط الخطاب حول المرأة مختلفة، ولكن تجدر الملاحظة أن نمط الخطاب حول المرأة، حتى حين يظهر، ينتمي إلى مرجع واحد أو فئة واحدة، يظل – في حقيقة الأمر–يحمل تدرجات من الاختلافات الجزئية تشابه تدرجات ألوان الطيف، فهو ليس خطاباً متطابقاً حتى عند من ينتمون إلى مرجع واحد.

يظهر نمط الخطاب الأول متفاوتاً كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وعند إدراج مثال من النمط الأول الذي يعدّ نفسه يصدر عن منظور إسلامي نجد نموذجاً من بعض زوايا هذه النظرة إلى المرأة. فقد نُشِر مقال في ٢٧ فبراير ٢٠٠٤ في صحيفة سعودية («الرسالة»، ص٥ وهي ملحق يصدر عن صحيفة «**المدينة**») لأستاذ جامعي في إحدى الكليات النظرية، يردّ فيها على إحدى الكاتبات التي نشرت لها الصحيفة من قبل جانباً من المطالب التي تنادي بها مجموعة من النساء، وقد جاء ضمنها أن المساواة بين الرجل والمرأة لا تتنافى مع ما جاء في الإسلام. كان رأي هذا الأستاذ أن «هذه المساواة التي تدّعيها هذه المرأة لم يأت بها شرع ولا عقل». وأورد عدداً من الآيات أخذ

يؤَوِّلها هو، أو رأى في تأويلات بعض المفسرين لها، أن المرأة كائن ما خلقه الله إلا من أجل الرجل. وانتهى الأستاذ الجامعي إلى قول قاطع «أن المرأة دون الرجل في الدنيا والآخرة لا ينازع في ذلك إلا من يجادل في آيات الله بالباطل ليدحض به الحق»!!. ويجدر هنا القول إن نمط الخطاب الذي يعلن أصحابه أنهم يصدرون عن تصور إسلامي لا يتصف كله بمثل هذه الرؤية للمرأة، وأن هذا المثال السابق يمثل نمطاً موجوداً من الرؤية المتطرفة في هذا الخطاب، لكنه لا يشمل جميع سمات هذا الخطاب.

وعند النظر في خطاب النساء عن أنفسهن والذي يصدر عن التزام ديني يظهر هذا النمط من الخطاب يتفق عموماً مع الدعوة إلى تعليم المرأة وإلى نيلها أعلى الدرجات العلمية إذا هي رغبت في ذلك. فمعظم اللاتي يتبنين هذا الخطاب حاصلات على شهادات جامعية في حقول مختلفة مثل الطب والعلوم والتربية وعلم النفس والشريعة الإسلامية، وبعضهن حاصلات على درجات علمية عليا في هذه المجالات. ويظهر في جانب من هذا الخطاب أن حقوق المرأة التي توجد في الشريعة الإسلامية ليست مُطبَّقة في الغالب على أرض الواقع، ويدعو إلى تطبيقها، ويظهر فيه أن النساء كثيراً ما تغمط حقوقهن خاصة في الطبقات الفقيرة، أو في بيئات معينة. وحين تلتزم هذه الفئة الدعوة إلى إعطاء المرأة حقوقها في الإسلام، ترفض أن يكون المثل المنشود كل ما هو موجود في الغرب.

ويظهر في جانب آخر من هذا الخطاب رؤية تمزج بين ما هو موجود في التشريع الإسلامي وما هو موجود في الواقع. ومن ثم قلّما تأتي الإشارة إلى أن هناك حقوقاً للمرأة في الشريعة الإسلامية لا تطبق غالباً في أرض الواقع، أو أن النساء لهن حقوق مهدرة، أو يصعب عليهن الوصول إليها خاصة في الطبقات الفقيرة. ويأخذ هذا الجانب من الخطاب على نفسه محاربة وجود كلا الجنسين في مكان عمل واحد، أو مكان دراسة واحد، حتى وإن كانت الدراسة لصغار في مستوى صفوف الدراسة الأولى في المرحلة الابتدائية. ويلتزم بعض الداعيات في هذا الجانب بالدعوة إلى تعدد الزوجات، إذ يرين أنه من الأخوّة في الإسلام أن تبحث المرأة «الزوجة» عن مصلحة المرأة الأخرى فتجعلها تشاركها في زوجها، فهناك نساء كثيرات بعضهن لم يتزوجن، وبعضهن مطلقات، وبعضهن أرامل، والدعوة إلى تعدد الزوجات تقع في صالح هؤلاء النساء، فهذا يهيئ لهن المجال لتكوين أسرة، كما يهيئ لهن المجال لإشباع الرغبة الجنسية عن طريق مشروع، بدلاً من الحرية الجنسية المباحة في الحضارة الغربية.

وعند إدراج مثال من **النمط الثاني** للخطاب الذي يصدر عن رؤية تلتزم رؤية معاصرة حول مناصرة المرأة، نجد ما جاء في التقرير الختامي للمؤتمر الدولي حول

«**تحديات الدراسات النسوية في القرن ٢١**» الذي رعاه «**مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية**» في جامعة صنعاء ١٢-١٤ سبتمبر ١٩٩٩. وقد أسهم في هذا المؤتمر رجال ونساء من اليمن ومن البلاد العربية،ومن دول العالم الأخرى، ولكن كانت سمة الحضور الغالبة هي للنساء. وقد تضمنت الأهداف الرئيسية للمؤتمر «تطوير نظريات الدراسات النسوية في مجالات عدة منها القانون والإعلام والتنمية والتربية واللغة بما يحقق التمكن للنساء، وتوفير قاعدة معرفية ولغوية مشتركة بعيدة عن التمييز وعن التاريخ القائم على الإقصاء والتهميش بما يحقق الإنصاف للرجال والنساء». وجاءت توصيات المؤتمر حول المرأة مفصَّلة في كل محور من المحاور التي تضمنتها أهداف المؤتمر. ومن التوصيات في محور القانون، وأوضاع النساء القانونية:

*** تنوير الرأي العام بمخاطر انتهاكات حقوق الإنسان وخاصة حقوق النساء مع ضرورة إصدار التشريعات التي تضمن تمكُّن النساء من المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.**

*** أهمية فتح المجال أمام النساء لتولي مناصب القضاء والإفتاء.**

*** ضرورة مشاركة النساء في رسم السياسات ووضع القوانين وتنفيذها.**

*** التأكيد على أهمية الدراسات والأبحاث في المجالات الدينية والقانونية للتعرف على مدارس التفسير المختلفة وتصحيح المفاهيم الخاطئة المرتبطة بحقوق النساء.**

ومن الأوراق التي قُدِّمت في هذا المؤتمر ورقة عمل بعنوان «المرأة بين الفقه والتاريخ الاجتماعي لصدر الاسلام»، لأحد الأساتذة الجامعيين من قسم التاريخ في كلية الآداب في جامعة صنعاء، والورقة تعرض للخصومات حول المرأة وعلاقتها بالمجتمع في العالم العربي الإسلامي في القديم. وتتجه من خلال هذا العرض نحو مناهضة الجانب المتشدد في بعض اتجاهات الخطاب الإسلامي المعاصر حول المرأة في اليمن وغير اليمن في (حدود الأعوام الخمسة عشر الأخيرة من القرن الماضي). وكذلك ورقة بعنوان «من أجل قواعد جديدة للاجتهاد باتجاه اجتهاد نسائي» لأستاذ جامعي من المغرب من جامعة فاس. وقد أثارت هذه الورقة كثيراً من الاحتجاج الشديد ضدها بين عدد من الحاضرين في المؤتمر رجالاً ونساء، وامتد الاحتجاج ضدها إلى خارج المؤتمر في صنعاء، فقد نُظِر إليها على أنها تحمل مخالفة للإسلام. وقد انتهى الأمر بعد ذلك بشهور إلى إقفال «مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية» في جامعة صنعاء.

وعند تأمُّل نمط هذا الخطاب الذي يأتي من خلال فئة من النساء يرين أنهن

يصدرن عن الالتزام بمناصرة حقوق المرأة وحريتها، نجده يظهر فيه تفاوت بين نمطين من الخطاب. ينطلق أحد هذين النمطين من القاعدة المحلية ويبحث عن تطور لها وإصلاح قد يتشابه مع المنظور الغربي الحديث حيناً وقد يختلف معه حيناً آخر؛ أما النمط الثاني فينطلق من منظور غربي خالص بناء على كونه يمثل الحضارة المعاصرة وأنها غاية ما وصل إليه الفكر الإنساني.

يظهر هذا الخطاب صوته عالياً في الكويت والبحرين والإمارات وقطر وغيرها، مع تفاوت بين صاحباته بين الظهور بالزي القومي والمظهر التقليدي للمرأة في المنطقة، أو الظهور بزي غربي فقط، أو زي غربي ومظهر متبنٍّ للتقاليد الغربية في السلوك. مع ذلك يمكن القول إن الخطاب النسوي المستمد من «النسوية الغربية» في اتجاهاتها المتطرفة لا يوجد إلا بنسبة ضئيلة جداً في هذه المنطقة. وقد جاء في دراسة عنوانها «النسوية: فكرها واتجاهاتها» للدكتورة نورة فرج من قسم الاجتماع في جامعة الملك عبدالعزيز إشارة إلى «النسوية» في البلاد العربية عموماً، أن «معضلة النسويات العربيات على المستوى المنهجي تكمن في موضوعات تدخل ضمن الطرح النسوي، هي موضوعات ذات خصوصية، كما تصنف ثقافياً. فموضوعات مثل العنف، والاعتداء الجنسي، والعلاقات الأسرية، ومفاهيم كالعفة والشرف لا تستطيع النسوية العربية مناقشتها دون الخضوع لتحفّظ مجتمع البحث العربي واللغة العربية» (**المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، العدد٧١، عام ٢٠٠٠، ص٤٩).

وضمن خطاب النساء عن أنفسهن على اختلاف توجهاته تبدو الدراسات المتصلة بوضع المرأة في المجتمع من ذلك مثلاً: **المرأة والانحراف** (١٩٩٨) و**دراسات في التراث الشعبي لمجتمع الإمارات** (١٩٩٦) للدكتورة موزة غباش من قسم الاجتماع بجامعة الإمارات. وهناك الخطابات التي تطالب الدولة بأن تكفل حقوق المرأة في مجالات شتى. وهناك أكثر من وثيقة في بعض هذه البلدان تطالب المسؤولين في الدولة بتحسين وضع المرأة من ناحية القوانين المتصلة بالأسرة، كما تطالبها بإعطاء المرأة حقوقاً في المجال المدني والمجال السياسي.

بالنسبة للخطاب الثالث وهو الخطاب الرسمي للدولة. يظهر في الخطاب الرسمي للدولة في اليمن وفي دول مجلس التعاون الخليجي اتفاق تام حول الاهتمام بتعليم البنات. وتبلغ نسبة التعليم للبنات، ومكافحة الأمية للإناث في المملكة العربية السعودية نسبة عالية. فقد «بلغت نسبة الأمية بين الإناث ٢٧,٢٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٣م. ويؤمل أن تنخفض إلى ٢٢,٨٥ في نهاية عام ٢٠٠٤، لكنها تظل أعلى من نسبة الأمية بين الذكور التي تبلغ ٧,٧٧٪».

(جاء هذا في تصريح الأمين العام لتعليم الكبار بالوزارة محمد بن سليمان المهنا في اليوم العربي لمحو الأمية الذي يأتي متزامناً مع إعلان الأمم المتحدة لتوفير التعليم للجميع. عكاظ، الخميس ١٦ ذو القعدة ١٤٢٤/٨ يناير ٢٠٠٤م، السنة ٤٥، العدد ١٣٦٤٨).

وبالنسبة لمجال العمل تبدو الدعوة على المستوى الرسمي تؤيد توفير فرص العمل للمرأة، وليس هناك قانون مكتوب يحول دون أن تتولى المرأة منصباً كبيراً. ولكن هناك تفاوت بين إتاحة الفرصة للمرأة لتولي مناصب قيادية عليا في بعض هذه الدول. فعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي تتولى امرأة منصب رئيسة الجامعة في جامعة «الخليج العربي»، فقد أُسند هذا المنصب قبل فترة قريبة إلى الدكتورة رفيعة غباش (من الإمارات)، وفي الكويت تولت المرأة منصب مدير جامعة (كانت مديرة جامعة الكويت الدكتورة فايزة الخرافي). وفي قطر مثلاً أصبحت المرأة قبل فترة قريبة تحتل منصب وزير، وكذلك في عُمان. أما في السعودية (لأسباب خاصة بالتقاليد المهيمنة) فأعلى منصب إداري يمكن أن تحتله المرأة هو منصب وكيلة وزير (إذا كانت أعمال الوزارة تتصل بشؤون المرأة أو الأسرة مثل وزارة التربية، أو وزارة الشؤون الاجتماعية). وينتشر منصب رئيسة قسم وعميدة كلية في السعودية إذا كانت الكلية خاصة بالفتيات.

يظل الخطاب الرسمي حول نقاش القوانين المتصلة بالمرأة، موضع جدل في دولة مثل الكويت، وموضع صمت في دولة مثل السعودية. ولكن في كلا الحالين يتمثل الأمر في جانبه الآخر هو جانب المطالبات من النساء في هذه البلدان بتعديل القوانين التي يرى جانب من النساء أن فيها إجحافاً بحقوق المرأة. وذلك مثل أن لا يحق لأبناء المرأة المواطنة إذا تزوجت رجلاً من جنسية أخرى أن يحصلوا على جنسية الأم، ومثل اشتراط موافقة (ولي المرأة) في حالات السفر للخارج والعمل والدراسة، ومثل عدم السماح للمرأة بالإقامة في فندق ما لم يصحبها (ولي الأمر).

وتجدر هنا الملاحظة أن بعض ما هو من مطالبات النساء في الخطاب المعاصر في المنطقة، أو في بعض بلدان المنطقة أخذ يتحول ليتخذ مكانه ضمن الخطاب الرسمي ويصبح ضمن القوانين. فمثلاً في بلد مثل السعودية أصبح هناك عدد من النساء في جمعية حقوق الإنسان، وأصبحت المرأة التي تزاول العمل في التجارة أو تقوم بإدارة مشروعات خاصة بها لم يعد القانون يطالبها بإحضار «كفيل غارم» كما كان الأمر عليه من قبل.

ويمكن القول أيضاً إن الحديث الإعلامي عن نشاط النساء في مجالات جادة، أو

نشر تحقيقات جادة تتصل بأوضاع النساء في نواح مختلفة يمثل جانباً من الخطاب المعاصر حول المرأة في الجزيرة العربية. من ذلك ما يتصل مثلاً بالنواحي الاقتصادية كما ورد في الصحف عن عقد (الملتقى الأول لسيدات الأعمال في الرياض)، ومن ذلك مثلاً عدد من التحقيقات الصحفية الجادة حول المرأة والأسرة قامت بها الصحفية ناهد باشطح في صحيفة «الرياض» السعودية.

* * *

عند إلقاء نظرة إجمالية على الخطاب المعاصر حول المرأة في دول مجلس التعاون الخليجي واليمن يمكن القول إن الإطار العام لهذا الخطاب ينطلق إجمالاً في صالح المرأة. حقاً إن هذا الخطاب حول المرأة –كما تبين مما سبق – ليس خطاباً موحداً فيما يراه في صالح المرأة، فهو ليس موحداً حتى بين أفراد الفئة التي تنتمي إلى تيار فكري واحد، وحتى بين النساء أنفسهن. وحقاً إن هذا الخطاب يظهر أحياناً يمثل صراعاً حاداً حول الموقف من المرأة في هذه البلدان في تيارين مختلفين متطرفين يجنح أحدهما إلى الثبات حول كل ما هو موجود في تقاليد المنطقة، ويجنح الآخر إلى التغيير نحو كل ما هو سائد في الحضارة الغربية. مع هذا يبدو هذا الاختلاف يمثل ظاهرة صحية، فمجرد إثارة النقاش حول حقوق المرأة، ووجود قنوات للتعبير عن وجهات النظر المختلفة –خاصة للنساء –حول هذه الحقوق ماهيتها وكيفية تطبيقها يوضح أن الخطاب المعاصر حول المرأة يتسم بالحيوية في هذه المنطقة. وأن وجود مثل هذا النقاش سينتهي عملياً إلى تطبيق ما هو في صالح المرأة وصالح المجتمع.